علم الجرح والتعديل

وأثـــره فـــي

تقويم الشخصية الإنسانية

م.م هناء عبد الجبار

تدريسية في كلية الإمام الأعظم/بغداد

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

مقدمة

إنَّ الحمد لله نحمده، ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومِن سيِّئات أعمالنا، مَن يهدِه الله؛ فلا مضلَّ له، ومُن يضلل؛ فلا هاديَ له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريكَ له، وأشهد أنَّ محمدًا عبده ورسوله.

أمّا بعد .. فإن أثر الإسلام الإيجابي والبنَّاء في حياة المجتمعات والأفراد مما لا ينكره أي منصف، وكذلك كان لعلومه المختلفة أثرها في تهذيب النفوس وتقويمها، وإن اختلفت هذه العلوم في درجة التأثير، إلا أن القدر المتأتي منها لمّا يزل فاعلاً ومؤثراً .

ومن هذه العلوم علم الجرح والتعديل، فقد وضع العلماء الضوابط والأصول التي قيَّدت هذا العلم ومنعته من تجاوز الآداب الإسلامية، كما أن صفات الراوي التي حددها العلماء كانت تمثل حقيقة ما يجب أن يكون عليه المسلم الذي يضطر إلى التعامل والاختلاط، ويبين الرأي أو الحكم في غيره بلا إفراط ولا تفريط .

لذلك اخترت لهذا المؤتمر الموقر المنعقد تحت عنوان (العلوم الإسلامية وأثرها في رقي الأمم) أن أكتب عن أثر علم الجرح والتعديل، فكان هذا البحث الذي أسمتيه (علم الجرح والتعديل وأثره في تقويم الشخصية) .

وقد اشتمل هذا البحث على مقدمة موجزة، وهي التي بين يدي القارئ الكريم، وأربعة مباحث :

المبحث الأول نظرة موجزة عن علم الجرح والتعديل.

المبحث الثاني شروط الرواة .

المبحث الثالث شروط النقاد .

المبحث الرابع أثر علم الجرح والتعديل في الأمة وعلومها .

وأوجزت البحث بخاتمة بينت فيها أهم النتائج والتوصيات .

نسأله تعالى أن ينفعَنا، وينفع قارِئها، إنَّه سميع قريب مجيب والله ولي التوفيق .

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليما .

❊ ❊ ❊

المبحث الأول

نظرة موجزة عن علم الجرح والتعديل

أولاً- تعريف علم الجرح والتعديل:

١ـ الجـرْح لغـةً: هـو التأثير في البدن بشـقٍّ أو قطع، واسـتعير في المعنويات بمعنى التأثير في الدِّين أو الخُلُق بأوصاف يناقضها[١].

واصطلاحًا: وصْفُ الراوي بما يقتضي ردَّ روايته، أو تليينه، أو تضعيفه[٢].

٢ـ التعديـل لغـة: التقويـم والتسـوية، واسـتعير في المعنويـات بمعنـى الثَّناء على الشخص بما يدلُّ على حُسْن طريقته في الدِّين والخُلق[٣].

واصطلاحًا: وصْف الراوي بما يقتضي قَبولَ روايته[٤].

ثانياً- أهمية علم الجرح والتعديل ونشأته :

الأصل في هذا العلم قوله تعالى: (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنْ جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَإٍ فَتَبَيَّنُوا أَنْ تُصِيبُـوا قَوْمًا بِجَهَالَةٍ فَتُصْبِحُوا عَلَى مَـا فَعَلْتُمْ نَادِمِينَ)[٥]، وهذه الآية أَصْلٌ في اعتبار العدالـة والضبـط في الرواة، كما أنَّها دليـلٌ في وجوب التبيُّن والتثبـت من حقيقة خبر الفاسق[٦].

---

(١) ينظر : معجم مقاييس اللغة : ٢/ ١٩٦، وخلاصة التأصيل : ٦ .

(٢) ضوابط الجرح والتعديل : ٢١ .

(٣) ينظر : معجم مقاييس اللغة : ٢/ ٧١٨ ، وخلاصة التأصيل : ٦ .

(٤) ضوابط الجرح والتعديل : ٢٢ .

(٥) سورة الحجرات : الآية ٦ .

(٦) ضوابط الجرح والتعديل : ٢٧ .

وكذلك قوله تعالى: (وَكَذَلِكَ نُفَصِّلُ الآيَاتِ وَلِتَسْتَبِينَ سَبِيلُ الْمُجْرِمِينَ)[1]، أي: نوضِّحها ونبينها، ونميِّز بين طريق الهُدى من الضلال، والغي والرشاد؛ ليهتدي بذلك المهتدون، ويتبيَّن الحق الذي ينبغي سلوكُه؛ (وَلِتَسْتَبِينَ سَبِيلُ الْمُجْرِمِين) الموصلة إلى سخط الله وعذابه، فإنَّ سبيل المجرمين إذا استبانتْ واتضحت، أمكن اجتنابها، والبُعْد منها، بخلاف ما لو كانتْ مشتبهةً ملتبسة، فإنَّه لا يحصل هذا المقصود الجليل[2].

إن علم الجرح والتعديل مِن آكدِ العلوم التي تعين على حفظ السنة النبوية، وهو علم يختصُّ بالرواة، لذلك كان من أدقِّ علوم السُّنة، وأجلِّها قدرًا؛ لأنَّ المعوّل عليه في قَبول السنة أو ردِّها، هو السند الذي يتكوَّن من مجموعة من الرجال، الذين يتناقلون الحديث المروي عن النبي صلَّى الله عليه وسلَّم .

ولم يكن هذا التعديل أو التجريح من دون قواعدَ أو ضوابط؛ بل حرص العلماء على تتبع تواريخَ الرجال، ووقفوا على أخبارهم بدقَّة، وكانوا في هذا كله متجرِّدين للحقّ، ولم تأخذهم في الله لومةُ لائم، ولم يأبهوا للاعتبارات الشخصية، فكان همهم حفظ السنة النبوية المطهرة .

ولم يكن هذا العلم متأتياً من فراغٍ، أو رغبة في إظهار عيوب بعض الرواة، بل كان جلُّ اهتمامهم هو التنبيه على المجروحين من الرواة وكشف الكاذبين لاسيَّما مع بداية ظهور الوضع في الحديث .

ويعدّ الصحابة رضي الله عنهم أوَّلَ مَن فتش عن الرجال، فكانوا يتثبتون فيما يُنقل إليهم، فلا يقبلونه إلاَّ بشاهد، وقد كان أبو بكر الصِّدِّيق رضي الله عنه أوَّل مَن

(١) سورة الأنعام : الآية ٥٥ .

(٢) ينظر : تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان ، لعبدالرحمن بن ناصر السعدي ، (ت١٣٧٦هـ) جمعية إحياء التراث الإسلامي ، الكويت ، ١٤٢٥ هـ ـ ٢٠٠٤م : ٧/ ٢٥٨ .

فتَّش عن الرجال من الصحابة[١]، وكذلك سائر الصحابة رضي الله عنهم[٢].

وكان علي بن أبي طالب رضي الله عنه يقول: «كان الرجل إذا حدثني عن رسول الله صلى الله عليه وسلم استحلفته، فإذا حلف صدقته، وحدثني أبو بكر وصدق أبو بكر»[٣].

ولما شاعت الفتن وظهر أصحاب الأهواء تشدد الصحابة رضي الله عنهم في قبول الحديث منهم ابن عباس رضي الله عنهما فقد روى الإمام مسلم في مقدمة صحيحه عن مجاهد أنَّه قال: «جاء بشير بن كعْب العدوي إلى ابن عباس، فجعل يُحدِّث، ويقول: قال رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم قال رسولُ الله صلَّى الله عليه وسلَّم فجعل ابن عبَّاس لا يأذن لحديثه، ولا ينظر إليه، فقال: يا ابن عبَّاس، ما لي لا أراك تسمع لحديثي؟ أحدِّثك عن رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم ولا تسمع! فقال ابن عباس: إنَّا كنَّا مرة إذا سمعْنا رجلاً يقول: قال رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم ابتدرتْه أبصارُنا، وأصغَيْنا إليه بآذاننا، فلمَّا ركب الناس الصعب والذلول؛ لم نأخذْ من الناس إلاَّ ما نعرِف»[٤].

وتابع التابعون الصحابة رضي الله عنهم في عنايتهم وتحريهم، فقد روى الإمام مسلم عن محمد بن سيرين قوله: « لم يكونوا يسألون عن الإسناد، فلمَّا وقعتِ الفتنة؛ قالوا: سمُّوا لنا رجالكم، فيُنظر إلى أهل السُّنة، فيؤخذ حديثُهم، وينظر إلى أهل البدع، فلا يُؤخذ حديثهم»[٥].

---

(١) ينظر : المدخل للحاكم : ٦٤ ، وتذكرة الحفاظ : ١/ ٢ .

(٢) ينظر : المدخل للحاكم : ٦٤ ، وتذكرة الحفاظ : ١/ ٦ .

(٣) رواه النسائي في سننه الكبرى ج ٦/ ص ١١٠ حديث رقم: ١٠٢٤٩ .

(٤) رواه مسلم في مقدمة صحيحه :١/ ١٣ .

(٥) المصدر نفسه : ١/ ١٥ .

قال ابنُ حِبَّان: «ثم أخذ مسلكَهم، واستنَّ بسُنتهم، واهتدى بهديهم فيما استنُّوا من التيقظ من الروايات جماعةٌ من أهل المدينة «[1]، ثم أورد أسماء من عني بعلم الجرح والتعديل من العلماء على مختلف الطبقات، ثم قال: « ولولاهم لدرستِ الآثار، واضْمَحَلَّتِ الأخبار، وعلا أهلُ الضلالة والهوى، وارتفع أهلُ البِدع والعمى، فهُم لأهل البدع قامعون، بالسُّنن شأنَهم دامغون»[2].

ثالثاً- افتراق علم الجرح والتعديل عن الغيبة :

قد يعتقد بعض الناس أن علماء الجرح والتعديل يغتابون غيرهم من الرواة، وهذا خطأ شنيع، إذ تقتضي الضرورة بيان حال شخصٍ ما، من ذلك ما جاء في حديث عائشة رضي الله عنها : أَنَّ رَجُلاً اسْتَأْذَنَ عَلَى النَّبِيِّ صلَّى الله عليه وسلَّم ، فَقَالَ النَّبِيُّ صلَّى الله عليه وسلَّم : ((بِئْسَ أَخُو الْعَشِيرَة))، فَلَمَّا دَخَلَ انْبَسَطَ إِلَيْهِ رَسُولُ اللهَّ صلَّى الله عليه وسلَّم وَكَلَّمَهُ، فَلَمَّا خَرَجَ، قُلْتُ: يا رسولَ اللهَّ، لَمَّا اسْتَأْذَنَ قُلْتَ: ((بِئْسَ أَخُو الْعَشِيرَةِ))، فَلَمَّا دَخَلَ انْبَسَطْتَ إِلَيْه؟! فقال: ((يَا عَائِشة، مَتىَ عَهِدَتِنِي فَحَّاشًا؟! إِنَّ شَرَّ النَّاسِ عِنْدَ الله مَنْزِلَةً يَوْمَ القِيَامَةِ مَنْ تَرَكَهُ النَّاسُ اتِّقَاءَ شَرِّهِ))[3].

فهذا الحديث الشريف يبين أنَّ النبي صلَّى الله عليه وسلَّم تكلَّم في ذلك الرجل على وجه الذمِّ لَمَّا كان في ذلك مصلحة شرعية، وهي التنبيه إلى سوء خُلقه؛ ليحذرَه

(١) ينظر : كتاب المجروحين لابن حبان : ١/ ٣٨ – ٥٨ .

(٢) ينظر : المصدر نفسه : ١/ ٥٨ .

(٣) صَحِيْح الْبُخَارِيّ : ٥/ ٢٢٤٤ ، كتاب الأدب ؛ باب لم يكن النبي فاحشاً ولا متفحشاً ، رقم : (٥٦٨٥) و ٥/ ٢٢٥٠ كتاب الأدب ؛ باب ما يجوز من اغتياب أهل الفساد والريب ، رقم : (٥٧٠٧) ، و٥/ ٢٢٧١ كتاب الأدب ، باب المدارة مع الناس ، رقم : (٥٧٨٠) صَحِيْح مُسْلِم : ٤/ ٢٠٠٣ ، كتاب البر والصلة والآداب ، باب مدارة من يتقى فحشه ، رقم (٢٥٩١) .

السامع[1]. وكذلك حديث فَاطِمَةَ بِنْتِ قَيْسٍ أَنَّ أبا عَمْرِو بن حَفْصٍ طَلَّقَها الْبَتَّةَ... فقال لها النَّبيُّ صلَّى الله عليه وسلَّم : ((فَإِذَا حَلَلْتِ فَآذِنِينِي))، قَالَتْ: فَلَمَّا حَلَلْتُ ذَكَرْتُ لَهُ أَنَّ مُعَاوِيَةَ بْنَ أَبِي سُفْيَان، وَأَبَا جَهْمٍ خَطَبَانِي، فقال رَسولُ اللهَّ صلَّى الله عليه وسلَّم : ((أَمَّا أبو جَهْمٍ فلا يَضَعُ عَصاهُ عن عاتِقِه، وَأَمَّا مُعاوِيَةُ فَصُعْلُوكٌ لا مالَ له، انْكِحِي أُسَامَةَ بنَ زَيْد..))[2].

فهذا الحديث يدل على أنَّ النبي صلَّى الله عليه وسلَّم ذكر معاوية وأبا جَهْم رضي الله عنهما بما فيهما؛ لتحقُّق المصلحة، وهي المشورة على المستشير بالأصلح له، ولذلك قال لها النبي عليه الصلاة والسلام : ((انكحي أسامة))[3].

وكذلك فقد أجمع أئمَّة الحديث قاطبةً على أنَّ جرح الرواة وأهل البِدع والفسَّاق لا يُعدُّ من الغِيبة المحرَّمة، بل هو واجبٌ عند الحاجة ومستحبّ[4].

قيلَ: « إنَّ أبا تُرَابٍ النَّخْشَبِيَّ،قالَ لأحمدَ بنِ حنبلٍ: لا تغتاب العلماءَ،فقالَ لهُ أحمدُ: ويحكَ ! هذا نصيحةٌ،ليسَ هذا غيبةً »[5].

رابعاً- فوائد علم الجرح والتعديل :

لعِلم الجَرْح والتعديل عدَّة فوائد، لها أثرها المهم جداً في علوم السنة على وجه الخصوص، وفي العلوم الشرعية على وجه العموم، وبالنظر لارتباط هذه العلوم بالناس وحياتهم، فهذا يعني أثره البالغ في حياتهم .

وقدْ أوجبَ اللهُ تعالى الكشفَ والتبيينَ عندَ خبرِ الفاسقِ، بقولِهِ تعالى:(إِنْ جَاءكُمْ

---

(١) ضوابط الجرح والتعديل : ٣٠ .

(٢) صحيح مسلم : ٢/ ١١١٤ ، كتاب الطلاق ، باب المطلقة ثلاثا لا نفقة لها ، رقم (١٤٨٠) .

(٣) ضوابط الجرح والتعديل : ٣٠ .

(٤) المصدر نفسه : ٣٠ .

(٥) التلخيص الحبير : ١/ ٣١ .

فَاسِقٌ بِنَبَإٍ فَتَبَيَّنُوا)[1]، فطلب من عباده التبين وعدم الانسياق إلى أقوال آحاد الفاسقين[2].

ولعل أعظم فوائد هذا العلم صيانة حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الكذب والتحريف، وقد قال صلى الله عليه وسلم ((إن كذبا علي ليس ككذب على أحد، من كذب علي متعمدا، فليتبوأ مقعده من النار))[3].

❊ ❊ ❊

(١) سورة الحجرات : من الآية ٦ .

(٢) ينظر : جامع البيان : ٢٢/ ٢٨٦ .

(٣) متفق عليه ، صحيح البخاري : ١ / ٤٣٤ ، كتاب الجنائز ، باب ما يكره من النياحة على الميت، رقم الحديث (١٢٢٩) ، وصحيح مسلم : ١ / ١٠ ، باب في التحذير من الكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم ، رقم الحديث(٤) .

المبحث الثاني

شـــروط الـــرواة

إن رواة الأحاديث فئة متميزة يشار لها بالبنان، ويتمنى أغلب المسلمين أن ينال منزلتهم ويحظى بمكانتهم، كيف لا وقد قال فيهم رسول الله صلى الله عليه وسلم : ((نَضَّرَ اللهُ امْرَأً سَمِعَ مَقَالَتِي فَوَعَاهَا وَحَفِظَهَا وَبَلَّغَهَا، فَرُبَّ حَامِلِ فِقْهٍ إِلَى مَنْ هُوَ أَفْقَهُ مِنْهُ « ثَلاَثٌ لاَ يُغِلُّ عَلَيْهِنَّ قَلْبُ مُسْلِمٍ: إِخْلاَصُ العَمَلِ للهِ، وَمُنَاصَحَةُ أَئِمَّةِ الْمُسْلِمِينَ، وَلُزُومُ جَمَاعَتِهِمْ، فَإِنَّ الدَّعْوَةَ تُحِيطُ مِنْ وَرَائِهِمْ))[1] .

ومعلوم أن هؤلاء الأعلام لم ينالوا هذه المكانة السامية حيث سطر التاريخ أسماءهم مصحوبة بالعز والفخار، إلا بالكد والتعب، وقد وضع العلماء شروطاً ليست بالهينة لهؤلاء الرواة، وهذه الشروط موضع تأمل أي مسلم يطمح إلى بلوغ مرتبة متقدمة في علوم الدين، وإلى منزلة مرموقة في الدنيا، ورضا الرب في الآخرة .

وأهم صفتين ينبغي توافرهما في الرواة، هما العدالة والضبط، وفيما يأتي تعريف بهما، وكيفية بلوغ الإنسان هاتين الصفتين .

أولا- العدالة :

العدالة: «مَلَكة تحمل المرءَ على ملازمة التقوى، ومجانبة الفِسْق، وخوارم المروءة»[2]. قال الحاكم رحمه الله : «أصْل عدالة المحدِّث أن يكون مسلمًا، لا يدعو إلى بِدعة، ولا يُعلن من أنواع المعاصي ما تسقط به عدالتُه»[3].

---

(١) سنن الترمذي : ٥/ ٣٤ رقم (٢٦٥٧) . وقال الترمذي : هذا حديث حسن .

(٢) نزهة النظر : ٢٩ .

(٣) معرفة علوم الحديث : ٥٣ .

وقال يحيى بن معين: « آلة العدالة في الحديث: الصِّدْق، والشهرة بالطلب، وترْك البدع، واجتناب الكبائر»(١). وقال أبو العالية: «كنت أرْحلُ إلى الرجل مسيرةَ أيام، فأتفقَّد صلاته، فإن أجده يُحسنها ويقيمها، أقمتُ عليه، وكتبتُ عنه، وإن أجده يضيعها رحلتُ عنه، وقلت: هذا لِغَير الصلاة أضيع»(٢).

وسُئل ابن المبارك عن العدل، فقال: « مَن كان فيه خمس خصال: يشهد الجماعة، ولا يشرب هذا الشراب، ولا تكون في دِينه خربة، ولا يَكْذِب، ولا يكون في عقله شيء»(٣). وقال الإمام مالك: «لا يُؤخذ العِلم من أربعة، وخذوا ممَّن سوى ذلك: لا يؤخذ مِن سفيه معلن بالسَّفَه، وإن كان أرْوى الناس، ولا مِن صاحب هوى يدعو الناس إلى هواه، ولا مِن كذَّاب يكذب في أحاديث الناس، وإن كنت لا تتهمه أن يكذبَ على رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ولا من شيخ له عبادة وفضل إذا كان لا يعرف ما يحدث»(٤).

وقال ابن حبَّان: «ومن المجروحين المعلِن بالفسق والسفه، وإن كان صدوقًا في روايته لأنَّ الفاسق لا يكون عدلاً، والعدل لا يكون مجروحًا، ومَن خرج عن حدِّ العدالة لا يعتمد على صِدْقه»(٥).

ويُفهم من هذه النصوص أن العدالة تعني توفر الشروط الآتية في المرء :

١. ملازمة التقوى .

٢. مجانبة الفِسْق .

---

(١) الكفاية : ١٠١ .

(٢) الكامل لابن عدي : ١/ ٥٤ .

(٣) الكفاية : ٩٧ .

(٤) الكامل لابن عدي : ١/ ٩٢.

(٥) كتاب المجروحين : ١/ ٧٩ .

٣. اجتناب خوارم المروءة .
٤. اجتناب البِدع.
٥. اجتناب المعاصي .
٦. الصِّدْق.
٧. الحرص على طلب العلم
٨. المحافظة على الصلاة .
٩. شهود الجماعة.

ثانياً الضبط :

الضبط نوعان:

١ – ضبط صدر: هو الراوي الذي يحفظ ما سمعه مع الضبط والإتقان، بحيث يتمكَّن من استحضار ما حَفِظ متى شاء.

٢ ضبط كتاب: وهو صيانته لكتابه منذ سمع فيه، وصحَّحه إلى أن يؤدِّي منه.

وقيَّد ابن حجر الضبط بـ(التام) إشارةً إلى الرتبة العُليا من ذلك[1].

وهذا يرشد إلى أهمية الضبط، إذ هو أحد العاملين اللذين يتمايز بهما الرواة، وبه يعتاد المرء على ضبط ما يسمعه، وما يدونه، وضبط مدوناته، ويصونهما عن العبث، وإذا اعتاد المرء على ضبط ما يسمعه وما يدونه، صار الضبط عنده سجية، وهذا مما يصون حقوق العباد، ويمنع الاختلاف فيها .

❊ ❊ ❊

(١) ينظر : نزهة النظر : ٣٨ .

المبحث الثالث

شـــروط النقـــاد

المـراد بشروط النقـاد، هي الشروط التـي ينبغي توافرها في العاملـين بعلم الجرح والتعديـل، وما يجـب أن يتصفوا به، وأثر هذه الخصال في تهذيب سـلوك طلبة العلم وغيرهم .

قـال المُعَلَّمـي[1]: «ليس نقْـد الرُّواة بالأمر الهيِّن؛ فإنَّ الناقد لا بدَّ أن يكون واسـعَ الاطـلاع على الأخبار المروية، عارفًا بأحوال السـابقين وطُـرق الرواية، خبيرًا بعوائد الرواة ومقاصدهم وأغراضهم، وبالأسـباب الداعية إلى التساهل والكَذِب، والموقعة في الخطـأ، ثـم يحتاج إلى أن يعرفَ أحوال الراوي متـى وُلِد؟ وبأيِّ بلد؟ وكيف هو في الدِّيـن والأمانة، والعقل والمروءة؟ ومع مَن سَـمِع؟ وكيف كتابُـه؟ ثم يعرِف أحوالَ الشـيوخ الذين يُحـدِّث عنهم، وبلدانهـم، ووفياتهم، وأوقات تحديثهـم، وعاداتهم في الحديـث، ثـم يعرف مرويـاتِ الناس عنهـم، ويعرض عليهـا مرويات هـذا الراوي ويعتبر بها، إلى غير ذلك مما يطول شرْحُه»[2].

فهـذا النص يرشـد طلبة العلـم إلى أن الواجـب فيهم هو التحـري والتفتيش عن المعلومـات ومصادرهـا بدقة، فلا يكفي مجرد السـماع للحكم عـلى خبر بصحته، وأن

(١) هـو عبـد الرحمن بن يحيى بن علي بن محمد المعلمي العتمي نسـبته إلى (بني المعلم) من بلاد عتمة، باليمن. ولد في عتمة سـنة (١٣١٣هـ) ، له مؤلفات في الحديث . توفي سـنة (١٣٨٦هـ) . الأعـلام (قاموس تراجم لأشـهر الرجال والنسـاء من العرب والمسـتعربين والمسـتشرقين)، لخـير الديـن الـزركلي الدمشـقي، (ت١٣٩٦هـ ـ ١٩٧٦م)، دار العلـم للملايـين، بيروت، ط١٩٧٩،٥م : ٣/ ٣٤٢.

(٢) مقدمة تحقيق الملعمي لكتاب الجرح والتعديل : ١/ ٢ .

هـذا التحـري ليس قاصراً عـلى جانب معرفي واحد، بل قد ترتبـط به جوانب معرفية أخرى، وكذلك تمحيص هذه المعلومات والتأكد من صحتها .

يقول المعلمي: « ويكون مع ذلك متيقظًا مرهف الفَهْم، دقيق الفِطنة، مالكًا لنفسه، لا يسـتميله الهوى ولا يسـتفزُّه الغضب، ولا يسـتخفُّه بادر ظنّ، حتى يستوفيَ النظر، ويبلغ المقرّ، ثم يحسن التطبيق في حُكمه، فلا يجاوز ولا يقصِّر»[1].

وهاهنا جملة خصال مهمة للغاية ليسـت للمشـتغلين بالجـرح والتعديل فقط، بل لعمـوم طلبة العلم والمسـلمين، فهي مسـتوحاة مـن روح الإسـلام وتعاليمه، وهذه الخصال هي : التيقظ: وهذا يقتضي القدرة على كشـف الأخطاء الظاهرة والخفية وأن لا يسمح بتمريرها، والوقوف على المرامي الحقيقية لمصادر الأقوال وغايتها .

قال ابن حجر: «وينبغي أن لا يقبل الجرح، إلا من عدل متيقظ»[2].

الفهـم: الفهم أمر حيوي فلا قيمـة للمعلومات التي يلمُّ بها الطالب من دون فهم لهـا، وبهذا يتفطـن إلى النوايا السـيئة ويميزها من النوايا الحسـنة . قال بـدر الدين بن جماعة[3]: «من لا يكون عالِمًا بالأسـباب، لا يُقبل منه جرْحٌ ولا تعديل، لا بالإطلاق ولا بالتقييد»[4] .

---

(١) مقدمة تحقيقه لكتاب الجرح والتعديل : ١/ ٢ .

(٢) شرح نخبة الفكر: ١٣٧ .

(٣) هـو محمـد بن إبراهيم بن سـعد الله بن جماعة الكناني الحموي الشـافعيّ، بـدر الدين، أبو عبد الله: قـاض، مـن العلماء بالحديث وسـائر علوم الدين. ولد في حماة سـنة (٦٣٩هـأ) . وولي الحكم والخطابة بالقدس، ثم القضاء بمصر، فقضاء الشـام، ثم قضاء مصر إلى أن شـاخ وعمي. كان من خيـار القضـاة. وتوفي بمصر سـنة (٧٣٣هـ) . ينظر : فـوات الوفيات، لمحمد بن شـاكر بن أحمد الكتبـي، (ت٧٦٤هـ)، تحقيـق : محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة السـعادة، مصر، ١٩٥١م : ٢/ ١٧٤ .

(٤) الرفع والتكميل : ٦٨ .

لا يستميله الهوى: الهوى من أشد الأدواء خطراً، فهو يعمي صاحبه عن النظر بعقلانية وبإنصاف إلى الأمور، فيكون حكمه متأثراً بهواه، وقد يتعارض هذا مع خلق الإسلام، ومع الحقائق، ويجلب عليه سخط الرب لا لشيء إلا موافقة لهواه أو لميوله الطائفية أو السياسية وغيرهما .

الورع: قال الذهبي: «والكلام في الرُّواة يحتاج إلى ورع تام، وبراءة من الهوى والميل، وخِبرة كاملة بالحديث وعِلله»[1] لأن التقوى والورع يمنعان المسلم من التساهل في هذا الأمر الخطير ويعصمانه عن التعصب والهوى، ويحملانه على الإنصاف ومراقبة الله[2].

يقول اللكنوي: « ويشترط في الجارح والمعدل العلم والتقوى والورع والصدق والتجنب عن التعصب »[3] .

لا يستفزُّه الغضب: الغضب آفة قلّما ينجو منها أحد، وهي خصلة مذمومة ما لم تكن لله تعالى، وهي أشدّ مذمة في البحث العلمي الذي يقتضي الهدوء والتروي، وأن لا ينساق الإنسان إلى لحظات غضبه، فيغلب الرأي المتولد عنه، فيكون رأياً سطحياً، بعيداً عن الصواب .

مستوفي النظر: إن استيفاء النظر يقتضي من الباحث ومن طالب العلم على وجه الخصوص ومن الإنسان على العموم أن لا يكتفي بالنظرة السطحية أو المجتزأة للأمور، بل عليه أن ينظر نظرة شمولية وجذرية إلى المسائل المطروحة، فيتعمق في مسبباتها، ويتوسع في معرفة آثارها في الجوانب المختلفة، وهذه ولا شك من الخصال المتقدمة التي تكسب الباحث أو الشخص نظرة عميقة وسليمة للمعطيات المختلفة .

---

(١) ميزان الاعتدال : ١/ ٤ .

(٢) دراسة في مصطلح الحديث : ٢١١ .

(٣) الرفع والتكميل : ٥٢ .

يحسن التطبيق: وهذا من المتممات المهمة لأي عمل، فبه يقترن العلم بالعمل، والنظرية بالتطبيق، وتنفى عن المرء صفة الازدواجية بين الطرح والسلوك، كما أن التطبيق والمران عليه يزيد من مهارة الباحث وقدراته .

لا يجاوز ولا يقصِّر: وهذا إرشاد إلى الاعتدال في السلوك وفي المنهج، ويتوافق مع وسطية الإسلام، فلا إفراط ولا تفريط، ولا غلو ولا إهمال، ويكاد يكون هذا منهجاً حياتياً عاماً .

الاتزان والاعتدال: ينبغي في المرء أن يكون متزناً معتدلاً في أحكامه، فلا ينساق إلى تغليب خلل أو زلة في غيره، ولا يغلو في الحكم على الآخرين .

قال سعيد بن المسيب: «ليس من شريف، ولا من عالِم، ولا ذي سلطان إلاَّ وفيه عيْب، لا بدّ، ولكن من الناس من لا تُذكر عيوبه، مَن كان فضله أكثرَ من نقصه، وُهِب نقصه لفضله»(١).

وقال الإمام الشافعي: «... فإذا كان الأغلب الطاعة فهو المُعَدَّل، وإذا كان الأغلب المعصية فهو المُجَرَّح»(٢).

وقال ابن حجر: « وينبغي ألاَّ يُقبل الجرح والتعديل إلا مِن عدل متيقِّظ، فلا يُقبل جرْح مَن أفرط فيه؛ فجرح بما لا يقتضي ردَّ حديث المحدِّث، كما لا تُقبل تزكيةُ مَن أخذ بمجرَّد الظاهر؛ فأطلق التزكية «(٣) .

الاستعانة بذوي الخبرة: إن الاستعانة بذوي الخبرة وبأهل العلم والدراية والانتفاع من خبراتهم يقي الإنسان من الزلل، ومن الشطط، يقول الذهبي: « فحق على المحدِّث أن يتورَّع في ما يؤدِّيه، وأن يسأل أهلَ المعرفة والورع؛ ليعينوه

(١) الكفاية : ٧٩ .

(٢) المصدر نفسه : ٧٩ .

(٣) نزهة النظر : ١١٣ .

عـلى إيضـاح مروياتـه، ولا سـبيلَ إلى أن يصـير العارف الـذي يزكِّي نقلـةَ الأخبار ويجرحهـم جهبـذًا إلاَّ بإدمان الطلـب، والفحْص عن هذا الشـأن، وكثـرة المذاكرة والسهر، والتيقُّظ والفَهْم، مع التقوى والدِّين المتين، والإنصاف والتردُّد إلى مجالس العلـماء، والتحـرِّي والإتقـان، وإلا تفعـل:

فَدَعْ عَنْكَ الْكِتَابَةَ لَسْتَ مِنْهَا وَلَوْ سَوَّدْتَ وَجْهَكَ بِالْمِدَادِ

قال الله تعالى (فَاسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لاَ تَعْلَمُونَ)[1]، فإن آنستَ يا هذا من نفسـك فَهمًا وصدقًا، ودينًا وورعًا؛ وإلا فلا تتعنّ، وإن غلب عليك الهوى والعصبية لـرأي ولمذهـب؛ فبـالله لا تتعـبْ، وإن عرفتَ أنـك مُخَلِّـط مُخَبِّط، مهمِل لحـدود الله؛ فأرِحْنا منك، فبعد قليل ينكشـف البهرج، وينكب الزغل، ولا يحيق المكرُ السـيِّئ إلاَّ بأهلـه، فقد نصحتُك، فعِلم الحديث صلف، فأين علـم الحديث؟ وأين أهلُه؟ كدتُ ألاَّ أراهم إلاَّ في كتاب، أو تحتَ تراب»[2].

مغبة التساهـل:

لا يعنـي علم الجرح والتعديل، استسـهال الطعن في الرواة أو في الناس، والتسرع في الـكلام في المسـائل الخطيرة والخوض فيها، فهذا الأمر لا بـد أن يتيقنه كل من أراد أن يقـدم عـلى الاشـتغال بعلـم الحديث أو المشـاركة فيـه، فبمعرفة صعوبـة علم نقد الأحاديـث ورواتهـا تُعرف خطورة مـا يقوم به من ينتقد أصحـاب ذلك العلم ويبين مسالكهم فيه؛ ومن علم عظمة هذا الفن وشدة خطره فإنه حينئذ لن يتسرع في حكمٍ عـلى راو أو حديـث، ولن يسـتعجل نقد ناقد أو يستسـهل مخالفة إمـام أو تخطئته، بل يكون شأنه في ذلك التروي والتريث وحاله فيه التأني والتثبت.

---

(١) سورة النحل: من الآية ٤٣.

(٢) تذكرة الحفَّاظ: ١/ ٤.

ومن أقوال كبار العلماء التي حذرت من مغبة التساهل:

قال ابن دقيق العيد: «أعراض المسلمين حفرة من حفر النار وقف على شفيرها طائفتان من الناس المحدثون والحكام»[1].

وقال الذهبي: «والكلام في الرجال لا يجوز إلا لتام المعرفة تام الورع»[2].

وقال ابن حجر: «ليحذر المتكلم في هذا الفن من التساهل في الجرح والتعديل، فإنه عن عدّل بغير تثبت كان كالمثبت حكماً ليس بثابت فيخشى عليه أن يدخل في زمرة من روى حديثاً وهو يظن أنه كذب؛ وإن جرّح بغير تحرز أقدم على الطعن في مسلم بريء من ذلك ووسمه بميسم سوء يبقى عليه عاره أبداً»[3].

فأصعب شروط الناقدين والمحدثين هو الاطلاع على حال الشخص في العلم، فإنه يحتاج إلى المشاركة في علمه والقرب منه حتى يعرف مرتبته[4].

معرفته بأسباب الجرح والتعديل: وهذا من الشروط التي ركز عليها العلماء لأن عوام الناس يتبادر إلى أذهانهم أنه إذا استكمل الإنسان عدالته وتقواه وتثبته جاز له بعد ذلك أن يخوض غمار هذا العلم لكن علماء الحديث اشترطوا فوق ذلك أن يكون عالما بأسباب الجرح والتعديل إذ إن مسقطات العدالة لها حدود ثابتة يجب أن يلم بها المجرح. وكذلك ما يثبت عدالة الراوي يجب أن يكون معلوما له.

قال النووي: « إنما يجوز الجرح لعارف به مقبول القول فيه، أما إذا لم يكن الجارح من أهل المعرفة أو لم يكن ممن يقبل قوله فيه فلا يجوز له الكلام في أحد من الناس فان

---

(١) الاقتراح : ٣٤٤ .

(٢) ميزان الاعتدال : ٣/ ٤٥ .

(٣) نزهة النظر : ١١٣ .

(٤) ينظر : طبقات الشافعية الكبرى : ١ / ١٩٧ .

تكلم كان كلامه غيبة محرمة»[١].

وقال كذلك: « والجرح لا يقبل إلا من عارف بأسبابه»[٢].

وقال تاج الدين السبكي: « من لا يكون عالما بأسبابها أي الجرح والتعديل لا يقبلان منه لا بإطلاق ولا بتقييد»[٣].

عدم الانسياق وراء الأقوال الشاذة: هناك آراء قد تصدر من بعض المتشددين أو المتساهلين، فقد تكلم اللكنوي في الأمور التي تمنع من قبول جرح الجارحين فقال: « ومنها أن يكون الجارح من المتعنتين المتشددين فإن هناك جمعاً من أئمة الجرح والتعديل لهم تشدد في هذا الباب، فيجرحون الراوي في أدنى جرح ويطلقون عليه ما لا ينبغي إطلاقه عند أولي الألباب فمثل هذا الجارح تعديله معتبر وتجريحه لا يعتبر إلا إذا وافقه غيره ممن ينصف ويعتبر»[٤].

وكذلك الحال مع المتساهلين، فإذا جاء التوثيق منهم فإنه ينظر هل وافقهم أحد من الأئمة الآخرين أم لا؟

فإن كانوا مع الغالبية أخذ برأيهم وأن انفردوا بالتوثيق رد عليهم توثيقهم، فمن أمثلة المتساهلين في التوثيق ابن حبان في توثيقة للمجاهيل على قاعدته في أن « العدل هو من لم يعرف فيه الجرح»[٥].

❊ ❊ ❊

(١) شرح صحيح مسلم : ١/ ١٢٤ .
(٢) المصدر نفسه : ١/ ١٢٥ .
(٣) جمع الجوامع : ٢/ ١٢ .
(٤) الرفع والتكميل : ٥٢ .
(٥) لسان الميزان : ١/ ١٤ .

المبحث الرابع

أثر علم الجرح والتعديل في الأمة وعلومها

من الآداب التي أشاعها علم الجرح والتعديل، الإجمال في التعديل، والتفصيل في التجريح، إذ أن الأصل أن الناس كلهم عدول لذلك لا حاجة لتفصيل تعديلهم، أما الجرح فهو سبب طارئ، فلا بد من التفصيل فيه وبيانه حتى يظهر أن الطعن ليس بسبب سهل، أو لأمر يسير أو لحدث طارئ، فضلاً عن أن الجرح يكون لأسباب، فلا يجرح إنسان بدون سبب مما استدعى ذكر أسباب الجرح بالتفصيل بخلاف التعديل[1].

ومن الآداب التي لازمت علم الجرح والتعديل، وهي من الآداب التي يجب مراعاتها عند البحث والتحري، عدم الإسهاب في الذم واللجوء إلى أيسر الألفاظ وأوجزها، فلا يصح أن يكون هذا العلم مدعاة للاستطالة في أعراض الناس، وكذلك لا يصح أن يكون التعريف بآحاد الناس سبباً للتوسع في الطعن فيه، وإظهار مثالبه إن كان هذا يتحقق بأوجز العبارة[2].

ومن الآداب المستوحاة من علم الجرح والتعديل توزيع الناس على حسب منازلهم، فليس كل الثقات على مرتبة واحدة، وكذلك فليس كل المجروحين على مرتبة واحدة، فقد قسّم العلماء طبقات المجروحين إلى طبقات من حيث الكذب والصدق والأمانة والعدالة والضبط والغفلة وسوء الحفظ والسهو ونقل الأسانيد

---

(١) ينظر : الرفع والتكميل : ٧٩ .

(٢) ينظر : التَّعْدِيل والتَّجْرِيح لمن خرج له الْبُخَارِيّ في الجَامِع الصحيح ، لأبي الوليد سليمان بن خلف بن سعد الباجي ، (ت٤٧٤ هـ) ، تحقيق : د . أبي لبابة حسين ، دار اللواء للنشر والتوزيع ، الرياض ، ١٤٠٦ هـ ـ ١٩٨٦م : ١/ ٢٨٢ .

من غيرهم والتلاعب بها. وكل طبقة تختلف عن الأخرى، وبهذا يعطى لكل ذي حق حقه، من المدح أو من الذم أو من الوصف[1].

إن علم الجرح والتعديل عالج مشكلة خطيرة تفشت في المجتمع الإسلامي، وهي ظاهرة الوضع في الحديث، ولولا تصدي علماء الجرح والتعديل لهذه الظاهرة، لأصاب تراث الأمة الشرعي ما أصاب شرائع السابقين من تحريف ضيع عليهم معالم دينهم، مما أدى إلى خسران الآخرة، فجهود العلماء النقاد الذين شمروا عن ساعد الجد والاجتهاد للحفاظ على الحديث الشريف نقياً صافياً من الدخيل والأسباب أصبحت مثالاً يقتدى في أهمية الحفاظ على معالم الدين، وجعلت المسلمين أشد حرصاً على البحث والتمحيص الدقيق والعناية بالرواة، وبيان حالهم وكشف ما خفي[2].

ومن الآداب الأخرى التي وضح معالمها علم الجرح والتعديل استقراء الأحوال من النصوص واستنباط الأحكام منها، فالحاجة إلى كشف صحيح الحديث من سقيمه، جعل النقاد يبحثون في حال الأحياء والأموات من رواة الأحاديث، وكذلك يبحثون في المتن أيضاً إذا كان يتفق مع القواعد العامة أو يختلف معها، والسبب أن متن الحديث نفسه يدل على حال الراوي، فكثيراً ما كشفت حال رواة الأحاديث من خلال مروياتهم، والمرويات كانت هي الشاهد الأقوى عليهم، من شذوذ فكر إلى ضعف عقل أو ضعف ضبط أو طلب الشهرة والمكانة الاجتماعية، أو طلب عطاءات من الولاة والسلاطين أو غير ذلك. وهذا هو المنطق الاستنباطي وهذا أدى إلى اعتماد المنهج الاستقرائي أيضاً، حيث إنه باستقراء حالات ظهر أن هناك فئات محددة تضع الحديث، وهناك فئات لا تضع الحديث وتنكر عملية الوضع.

---

(١) ينظر: الرفع والتكميل: ٢٠.

(٢) ينظر: الآثار السيئة للوضع في الحديث النبوي: ٣.

الخاتمة

المد لله حق حمده، والصلاة والسلام على خير خلقه سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وبعد هذا العرض الموجز أذكر أهم النتائج والتوصيات التي توصلت إليها في هذا البحث :

أولاً- النتائج:

١ . إن علم الجرح والتعديل أملته ضرورات مهمة تمثلت في مواجهة شيوع الوضع في الحديث .

٢ . إن رواة الأحاديث فئة متميزة لهم مكانة سامية .

٣ . أهم صفتين ينبغي توافرهما في الرواة، هما العدالة والضبط، وما يترتب عليهما من شروط لهما الأثر في تكوين الشخصية .

٤ . من الخصال المهمة الواجب توافرها في المشتغلين بالجرح والتعديل هي: التيقظ، والفهم، ولا يستميله الهوى، والورع، ولا يستفزُّه الغضب، ويستوفيَ النظر، ويحسن التطبيق، ولا يجاوز ولا يقصِّر، والاتزان والاعتدال، والاستعانة بذوي الخبرة، ومعرفته بأسباب الجرح والتعديل وعدم الانسياق وراء الأقوال الشاذة .

٥ . لعلم الجرح والتعديل أثر في الأمة وعلومها، تمثل ذلك في الآداب التي أشاعها علم الجرح والتعديل وهي: الإجمال في التعديل والتفصيل في التجريح، عدم الإسهاب في الذم واللجوء إلى أيسر الألفاظ وأوجزها، توزيع الناس على حسب منازلهم، إن علم الجرح والتعديل عالج مشكلة خطيرة تفشت في المجتمع الإسلامي، وهي ظاهرة الوضع في الحديث، استقراء الأحوال من النصوص واستنباط الأحكام منها .

ثانياً- التوصيات :

١ . التركيز على الجوانب الأخلاقية التي يتصف بها الرواة والنقاد وإبرازها، ولاسيما عند دراسة هذا العلم .

٢ . التأكيد على تخلق طلبة العلم بهذه الصفات بإشاعتها والتشجيع عليها.

أرجو أن أكون قد وفقت في بيان أثر علم الجرح والتعديل في تهذيب سلوك الأفراد زيادة على أثرها في الأمة وعلومها .

❊ ❊ ❊

المصادر والمراجع

١ . الآثار السيئة للوضع في الحديث النبوي وجهود العلماء في مقاومته د. عبد الله بن ناصر الشقاري، منشورات كلية الدعوة وأصول الدين في الرياض، ٢٠٠٧م .

٢ . الأعلام (قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين)، لخير الدين الزركلي الدمشقي، (ت١٣٩٦هـ ١٩٧٦م)، دار العلم للملايين، بيروت، ط١٩٧٩،٥م.

٣ . الاقتراح في بيان الاصطلاح، لتقي الدِّين أَبِي الفَتْح بن دقيق العيد، (ت٧٠٢هـ)، تحقيق: قحطان الدوري، مطبعة الإرشاد، بغداد، ١٩٨٢م .

٤ . تَذْكِرَة الحُفّاظ، لأبي عبدالله شمس الدِّين مُحَمَّد بن أَحْمَد بن عثمان ابن قايماز التُّركماني الذَّهَبي، (ت٧٤٨هـ)، دار إِحْيَاء التُّرَاث العَرَبِيّ، بَيْرُوْت، بلا تاريخ .

٥ . التَّعْدِيل والتَّجْرِيح لمن خرج له الْبُخَارِيّ في الْجَامِع الصحيح، لأبي الوليد سليمان بن خلف بن سعد الباجي، (ت٤٧٤ هـ)، تحقيق: د . أبي لبابة حسين، دار اللواء للنشر والتوزيع، الرياض، ١٤٠٦ هـ ١٩٨٦م .

٦ . تَلْخِيص الْحَبِيرِ فِي أَحَادِيْث الرافعي الكَبِيْر، لأبي الْفَضْل شهاب الدِّين أَحْمَد بن علي بن حَجَر العَسْقَلاني، (ت٨٥٢ هـ)، تحقيق: السيد عبدالله هاشم اليماني المدني، المدينة المنورة، ١٣٨٤هـ ١٩٦٤م .

٧ . تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان، لعبدالرحمن بن ناصر السعدي، (ت١٣٧٦هـ)، جمعية إحياء التراث الإسلامي، الكويت، ١٤٢٥ هـ ٢٠٠٤م .

٨ . جَامِع الْبَيَان عن تأويل آي الْقُرْآن المعروف بـ(تَفْسِيْر الطَّبَري)، لأبي جعفر

مُحَمَّـد بن جَرِير بـن يزَيْد بن خالد بن كثـير بن غالب الآملي الطَّـبَري، (ت٣١٠هـ)، تحقيق: محمود مُحَمَّد شـاكر وأحمد مُحَمَّد شـاكر، مؤسسة الرسالة، مصر، ط١، ١٤٢٠ هـ ٢٠٠٠م .

٩ . الجَرْح والتَّعْدِيل، لأبي مُحَمَّد عبدالرحمن بن أَبِي حاتم مُحَمَّد بن إدريس بن المنذر التَّمِيمـي الرَّازي، (ت٣٢٧هـ)، دار إِحْيَاء التُّرَاث العَـرَبِيّ، ط١، بَيْرُوْت، ١٢٧١ هـ ١٩٥٢م .

١٠ . جمع الجوامع، لتاج الدين أبي النصر عبد الوهاب بن علي السبكي (ت٧٧١هـ)، طبعة مصطفى البابي الحلبي واولاده، مصر، ط ٢، ١٣٥٦هـ ١٩٣٧م.

١١ . خلاصة التأصيل في علم الجرح والتعديل، الدكتور حاتم بن عارف العوني، دار المناهج، السعودية، ٢٠٠٨م .

١٢ . دراسـة في مصطلح الحديث، إبراهيم النعمة، مطبعـة الزهراء الحديثة، ط١، نينوى، ١٤٠٦هـ ١٩٨٥م .

١٣ . الرفع والتكميل في الجرح والتعديل، لأبي الحَسَنات مُحَمَّد عبد الحَيّ بن مُحَمَّد عبـد الحليم بن مُحَمَّد أمين اللَّكْنَـوي الأنصاري الهِنْـدي (ت١٣٠٤هـ)، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، ط٢، مكتب المطبوعات الإسلامية، بيروت، بلا تاريخ .

١٤ . سُنَن التُّرْمِذيّ، لأبي عيسى مُحَمَّد بن عيسى التُّرْمِذيّ السُّلَمِيّ، (ت٢٧٩هـ)، تحقيق: أَحْمَد مُحَمَّد شاكر وآخرين، دار إِحْيَاء التُّرَاث العَرَبِيّ، بَيْرُوْت، بلا تاريخ .

١٥ . سُـنَن النَّسَـائِيّ الكُـبْرَى، لأبي عبـد الرحمـن أَحْمَـد بـن شُـعَيب بـن عـلي ابن عبدالرحمن النَّسَـائِيّ، (ت٣٠٣هـ)، تحقيق: د . عبد الغفار سـليمان البنداري، وسـيد كسروي حسن، دار الكتب العلمية، بَيْرُوْت، ط١، ١٤١١ هـ ١٩٩١م.

١٦ . شَرْح صَحِيْح مُسْلِم، لأبي زكريا مُحْيِي الدِّين يَحْيى بن شَرَف بن مُرِي النَّوَوِي، (ت٦٧٦هـ)، دار إِحْيَاء التُّرَاث العَرَبِيّ، بَيْرُوْت ١٣٩٢هـ .

١٧. صَحِيْح الْبُخَارِيّ، لأبي عبدالله مُحَمَّد بن إسماعيل الْبُخَارِيّ الجعفي (ت٢٥٦هـ)، تحقيق: د. مصطفى ديب البغا، دار ابن كثير، ودار اليمامة، بَيْرُوْت، ط٣، ١٤٠٧هـ ١٩٨٧م.

١٨. صَحِيْح مُسْلِم. لأبي الحسين مسلم بن الحجَّاج القُشَيْري النَّيْسابوري (ت٢٦١هـ)، تحقيق: مُحَمَّد فؤاد عبد الباقي، دار إِحْيَاء التُّرَاث العَرَبِيّ، بَيْرُوْت، بلا تاريخ.

١٩. ضوابط الجرح والتعديل، عبد العزيز بن محمد بن إبراهيم العبد اللطيف، منشورات الجامعة الإسلامية، ط١، المدينة المنورة، ١٤١٢هـ.

٢٠. طَبَقَاتُ الشَّافعيَّة الكُبْرَى، لأبي نَصْر تَاج الدِّين عبدالوهاب بن علي ابن عبد الكافي السُّبْكي، (ت٧٧١ هـ)، تحقيق: د. عبد الفتاح مُحَمَّد الحلو، و د. محمود مُحَمَّد الطناحي، دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، الجيزة، ط٢، ١٩٩٢م.

٢١. فوات الوفيات، لمحمد بن شاكر بن أحمد الكتبي، (ت٧٦٤هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة السعادة، مصر، ١٩٥١م.

٢٢. الكامل في ضعفاء الرجال، لأبي أَحْمَد عبدالله بن عدي بن عبدالله ابن مُحَمَّد الجرجاني، (ت٣٦٥ هـ)، تحقيق: يحيى مُخْتَار غزاوي، دار الفكر للطباعة والنشر، بَيْرُوْت، ط٣، ١٤٠٩ هـ ١٩٨٨م.

٢٣. كتاب المجروحين، لأبي حاتم مُحَمَّد بن حِبَّانَ البستي، (ت٣٥٤هـ)، تحقيق: محمود إِبْرَاهِيم زايد. دار الوعي، حلب، بلا تاريخ.

٢٤. الكِفَايَة فِي علم الرواية، لأَبِي بَكْرٍ أَحْمَد بن علي بن ثابت الْخَطِيب البَغْدَادي، (ت٤٦٣هـ)، تحقيق: أَبِي عبدالله السورقي، وإِبْرَاهِيم حمدي المدني، المكتبة العلمية، المدينة المنورة، بلا تاريخ.

٢٥. لِسَان المِيْزان، لأبي الْفَضْل أَحْمَد بن علي بن حجر العسقلاني الشَّافِعِيّ،

(ت٨٥٢ هـ)، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بَيْرُوْت، ط٣، ١٤٠٦هـ ١٩٨٦م .

٢٦. المدخل إلى الصَحِيْح، مُحَمَّد بن عبدالله بن حمدويه الحاكم النيسابوري أبو عبدالله، (ت٤٠٥هـ)، تحقيق: د . ربيع هادي عمير المدخلي، ط١، مؤسسة الرِسَالَة، بَيْرُوْت، ١٤٠٤هـ .

٢٧. مُعْجَم مَقَايِيس اللُّغَة، لأبي الْحَسَن أَحْمَد بن فارس بن زكريا، (ت٣٩٥ هـ)، تحقيق: عبد السلام هارون، دار الفكر، بَيْرُوْت ١٣٩٩هـ ١٩٧٩م .

٢٨. مَعْرِفَة علوم الْحَدِيث، لأبي عبدالله مُحَمَّد بن عبدالله الحاكم النيسابوري، (ت٤٠٥ هـ)، تحقيق: السيد معظم حسين، دار الكتب العلمية، بَيْرُوْت، ط٢، ١٣٩٧هـ ١٩٧٧م .

٢٩. مِيْزَان الاعْتِدَالَ في نقد الرجال، لأبي عبدالله شمس الدِّين مُحَمَّد بن أَحْمَد بن عثمان بن قايماز التُّركماني الذَّهَبي، (ت٧٤٨هـ)، تحقيق: الشيخ علي مُحَمَّد معوض، والشيخ عادل أَحْمَد عبد الموجود، دار الكتب العلمية، بَيْرُوْت، ط١، ١٩٩٥م .

٣٠. نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثَر، لأَحْمَد بن علي بن حجر العسقلاني، (ت٨٥٢هـ)، دار إِحْيَاء التُّرَاث العَرَبِيّ، طبع ضمن كِتَاب سبل السلام بَيْرُوْت، بلا تاريخ .

٣١. نزهة النظر، لأبي الْفَضْل شهاب الدِّين أَحْمَد بن علي بن مُحَمَّد الكِنَاني العَسْقلاني المعروف بابن حَجَر، (ت٨٥٢هـ)، مكتبة التوعية الإسلاميّة، بَيْرُوْت، ١٩٨٩م .

❊ ❊ ❊